المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/05/2014

أكاديمية الرباط سلا زمور توقع شراكة مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 8 ماي الجاري

+1 Tweet 0 Like 2 Share 2

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الرباط سلا زمور زعير
الخلية الجهوية للاتصال

في إطار العمل التفاعلي المشترك الذي تنهجه الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور، وتنفيذا لبرنامجها السنوي المرتبط بتفعيل الحياة المدرسية وتكريس التربية الحقوقية داخل المؤسسات التعليمية بالجهة، تعقد الأكاديمية الجهوية اتفاقية شراكة مع اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط القنيطرة، يوم الخميس 08 مايو 2014.

وبهذه المناسبة سيلقي السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرضا في موضوع "المدرسة وحقوق الإنسان" لفائدة الأطر الإدارية والتربوية العاملة في المنظومة التربوية، وذلك ابتداء من الساعة الرابعة مساء بفضاء قاعة الندوات الكبرى بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لنساء ورجال التربية والتكوين، الكائنة بمدينة العرفان – قرب مستشفى الشيخ زايد بالرباط.

عن خلية الإتصال بأكاديمية الرباط

http://www.tarbiyamaroc.net/2014/05/8.html

مسؤولة مغربية: مبادرة الحكم الذاتي أكبر مكسب لحقوق الإنسان بـ"الصحراء الغربية"

الرباط ـ خدمة قدس برس

أكدت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب مباركة بوعيدة أن مبادرة الحكم الذاتي المتصلة بحل قضية الصحراء الغربية، والتي قالت بأنها "تحظى بدعم دولي واسع"، تمثل أكبر مكسب لحقوق الإنسان بـ "الصحراء المغربية"، كما أكدت انخراط الرباط في المنظومة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وعلى انتخابه عضوا بمجلس حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إحداث مؤسسات تعنى بهذا المجال.

وأوضحت بوعيدة في كلمة لها أمام الندوة الإقليمية المنظمة من قبل "مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان"، حول موضوع "مقاربة حقوق الإنسان في التغطية الصحافية"، التي افتتحت أعمالها أمس الثلاثاء (6 | 5) في العاصمة المغربية الرباط، أن الضمانات المنصوص عليها في الدستور بخصوص حقوق الإنسان تهم كل مناطق المغرب بدون استثناء، مشيرة إلى أن الأهم في هذه العملية برمتها هو تحسيس الساكنة بأهمية هذه الضمانات لتحقيق التنمية ودعم دولة الحق والقانون.

وأشارت إلى القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي الذي أبرز مبادرات المغرب في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونوه بالإجراءات والمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الرباط من أجل تعزيز اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون، وتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

كما أوضحت بوعيدة، في كلمتها التي نقلها القسم الإعلامي للخارجية المغربية، أن خارطة الطريق التي اعتمدها المغرب في مجال حقوق الإنسان تعكس التفاعل الايجابي للمملكة مع مختلف آليات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، مسلطة الضوء على زيارات المقررين الخاصين للأمم المتحدة للمملكة، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى، التي تظهر بوضوح خيارات المملكة الإرادية ولا رجعة فيها.

كما ذكرت بوعيدة بالدور الفعال الذي يقوم به **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في حماية حقوق الإنسان في المناطق الجنوبية للمملكة، وبالنموذج التنموي الجديد بهذه المناطق، الذي صاغه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من جهة أخرى، أشارت الوزيرة المنتدبة، إلى أن مبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، التي قالت بأنها "تحظى بدعم دولي واسع، والتي تمثل أكبر مكسب لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية"، قد خلقت دينامية إيجابية وبناءة أربكت الخصوم.

وأكدت، في هذا الإطار، أن الدبلوماسية المغربية ما فتئت تنكب على الترويج للتجربة الإصلاحية للمملكة، خاصة في مجال حقوق الإنسان، على حد تعبيرها.

وعرف هذا اللقاء، الذي يستمر إلى يوم الجمعة المقبل (9 | 5) بالخصوص مشاركة، محمد أوجار، رئيس مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان، ومصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة، وممثلة اليونسكو بالرباط.

http://www.qudspress.com/?p=154925

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

اليزمي :مسار حقوق الإنسان مستمر ويتطلب وعي المواطنين بحقوقهم والمساهمة في تفعيلها

10.697/2

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الاثنين بمراكش، إن مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له ويتطلب إلى جانب القوانين والمؤسسات وعمل المؤسسة التشريعية والحكومة، وعي المواطنين والمواطنات بحقوقهم وضرورة المساهمة في تفعيل هذه الحقوق.

واضاف اليزمي خلال لقاء مع طلبة الجامعة الخاصة بمراكش حول موضوع «المغرب وحقوق الإنسان ..المكتسبات والتحديات»، أن الوعي بمسالة حقوق الإنسان بدأ يتنامى خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكسه عدد الشكايات المتزايد التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والتي تتعلق في الغالب بمرفق العدالة والإدارة العمومية والسجون.

كما استعرض مختلف الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال ترسيخ وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، وعلى راسها إصلاح مدونة الأسرة والتكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية.

وبعد أن سجل أن المغرب اختار طواعية التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وقيامه بخطوات هامة وجد ملموسة في هذا المجال، ابرز اليزمي أن المغرب يعد بلدا رائدا على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي في مجال حقوق الإنسان، وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية والإفريقية إلى استلهام التجربة المغربية والاستفادة منها وخاصة في مجال العدالة الانتقالية.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تبني النهج الديمقراطي القائم على التدبير السلمي للحق في الاختلاف ساهم في تطور المغرب بشكل سلمي وهادئ، عكس بلدان أخرى، مؤكدا على مواصلة السير على هذا المنوال من أجل مواجهة كافة التحديات وكسب الرهانات.

وأكد اليزمي، من جانب أخر، على ضرورة انخراط الشباب في مسلسل ترسيخ وحماية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، واعتماد سياسة عمومية لفائدة الفئات الهشة وخاصة المعاقين والأطفال، وكذا الرفع من عدد أندية التربية على المواطنة في المؤسسات التعليمية في أفق خلق مجتمع واع بحقوقه وباهمية الدفاع عنها.

وفي معرض حديثه عن جمعيات المجتمع المدني ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، قال ا اليزمي إن نسبة تأطير المجتمع من قبل هذه الجمعيات لاتزال ضعيفة نظرا لضعف التكوين وغياب الموارد المالية واللوجستيكية. كما تطرق إلى التحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان والمتجلية بالأساس في تفعيل دستور 2011 الذي يضم حوالي 60 مادة تتعلق بحقوق الإنسان، وضرورة القيام بإصلاح في مجال العدالة وتكريس مبدأ الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية، وكذا اعتماد العقوبات البديلة لحل معضلة الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات السجنية، إلى جانب تحديات أخرى مرتبطة بالقوانين ذات الصلة بالمساواة والمناصفة وبتشغيل الأطفال والفتيات.

Conseil national des droits de l'Homme

قال إن مسار حقوق الإنسان مستمر ويتطلب وعي المواطنين بحقوقهم والمساهمة في تفعيلها

اليزمي يؤكد على انخراط الشباب في مسلسل ترسيخ حقوق الإنسان

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الاثنين بمراكش، إن مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له ويتطلب إلى جانب القوانين والمؤسسات وعمل المؤسسة التشريعية والحكومة، وعي المواطنين والمواطنات بحقوقهم وضرورة المساهمة في تفعيل هذه الحقوق.

وأضاف اليزمي خلال لقاء مع طلبة الجامعة الصيفية بمراكش حول موضوع: المغرب وحقوق الإنسان .. المكتسبات والتحديات، أن الوعي بمسألة حقوق الإنسان بدأ يتنامى خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكسه عدد الشكايات المتزايد التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأجهزته الجهوية والتي تتعلق في الغالب بمرفق العدالة والإدارة العمومية والسجون.

كما استعرض مختلف الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال ترسيخ وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، وعلى رأسها إصلاح مدونة الأسرة والتكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية.

وبعد أن سجل أن المغرب اختار طواعية التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وقيامه بخطوات هامة وجد ملموسة في هذا المجال، أبرز اليزمي أن المغرب يعد بلدا رائدا على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي في مجال حقوق الإنسان وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية والإفريقية إلى استلهام التجربة المغربية والاستفادة منها وخاصة في مجال العدالة الانتقالية.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تبني النهج الديمقراطي القائم على التدبير السلمي للحق في الاختلاف ساهم في تطور المغرب بشكل سلمي وهادئ، عكس بلدان أخرى، مؤكدا على مواصلة السير على هذا المنوال من أجل مواجهة كافة التحديات وكسب الرهانات.

وأكد اليزمي، من جانب آخر، على ضرورة انخراط الشباب في مسلسل ترسيخ وحماية والدفاع عن قشاب حقوق الإنسان، واعتماد سياسة عمومية لفائدة الفئات الهشة وخاصة المعاقين والأطفال، وهذا الرفع من عدد أندية التربية على المواطنة في المؤسسات التعليمية في أفق خلق مجتمع واع بحقوقه وبأهمية الدفاع عنها.

وفي معرض حديثة عن جمعيات المجتمع المدني ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، قال اليزمي إن نسبة تأطير المجتمع من قبل هذه الجمعيات لازال ضعيفا نظرا لضعف التكوين وغياب الموارد المالية واللوجستيكية.

كما تطرق إلى التحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان والمتجلية بالأساس في تفعيل دستور 2011 الذي يضم حوالي 60 مادة تتعلق بحقوق الإنسان، وضرورة القيام بإصلاح في مجال العدالة.

وتكريس مبدأ الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية وكذا اعتماد العقوبات البديلة لحل معضلة الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات السجنية، إلى جانب تحديات أخرى مرتبطة بالقوانين ذات الصلة بالمساواة والمناصفة وبتشغيل الأطفال والفتيات.

اليزمي

ضرورة القيام بإصلاح في مجال العدالة وتكريس مبدأ الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية وكذا اعتماد العقوبات البديلة لحل معضلة الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات السجنية

Conseil national des droits de l'Homme

إدريس اليزمي يلقي عرضا حول «المدرسة وحقوق الإنسان» بالرباط

◇ مكتب الرباط: ع.ع

بمناسبة عزم الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير عقد اتفاقية الشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة، سيلقي إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عرضا في موضوع «المدرسة وحقوق الإنسان»، وذلك يوم الخميس 8 ماي 2014، على الساعة الرابعة بعد الزوال بفضاء قاعة الندوات الكبرى بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لنساء ورجال التربية والتكوين، الكائنة بمدينة العرفان – قرب مستشفى الشيخ زايد بالرباط.

منتدى الحقيقة والإنصاف ينتقد تماطل استكمال تسوية أوضاع ضحايا سنوات الرصاص

◆ مكتب الرباط: أ. ل

المانوزي ومعه أعضاء المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ما يزالون منشغلين بملفات سنوات الرصاص. في اجتماع مكتبهم التنفيذي، أدانوا مرة أخرى «سياسة التماطل المقصود والممنهج في استكمال تسوية أوضاع الضحايا المعنيين بتوصيات الإدماج الاجتماعي وبالتسوية الإدارية وفق ما نصت عليه التوصيات ذات الصلة».

وقال المكتب التنفيذي في بيان له عقب انتهاء الاجتماع الدوري، إنه « يرفض رهن الأوضاع الصعبة للضحايا للتقلبات السياسوية الحكومية وغير الحكومية »، وجدد «مطالبته بمباشرة ملف فئات الضحايا المصنفين «خارج الأجل» وإيجاد صيغ كفيلة لمعالجتها وفق القواعد المؤسسة للعدالة الانتقالية وإصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي لفائدة الحائزين على مقررات تحكيمية والمستحقين لهذه التوصيات».

وأكد «المكتب من جديد تشبثه بحق ضحايا اهرمومو في الإنصاف وفق القواعد المؤسسة للعدالة الانتقالية»، وأيضا «تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق في كليتها وبما تتيحه من فرص ومداخل للانتقال الديموقراطي الحقيقي».

وعبر المكتب عن امتعاضه «من التلكؤ الحاصل في التفعيل الديموقراطي للمقتضيات الدستورية وخاصة ما تعلق منها بإخراج آليات الحكامة والمجالس العليا للسلطة القضائية والأمن والمناصفة والشباب.. وكذا الآلية الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب للوجود»، وطالب «بإطلاق سراح كافة المعتقلين لأسباب سياسية وبالكف عن التضييق على مختلف أشكال التعبير والاحتجاج».

وبعد قرار الحكومة التجاوب مع الآلية الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، طالب المنتدى ب «تعميم نفس الإيقاع الذي صاحب تدبير الملف الحقوقي في الصحراء على الملف الحقوقي الوطني برمته». وبخصوص العنف بالجامعة، أدان المنتدى «كافة أشكال تدبير الخلافات السياسية والفكرية بواسطة العنف ومن أي جهة كانت والتي كان من نتائجها سقوط الطالب عبد الرحيم الحسناوي ضحية لها»، وأعلن عن رفضه « العودة للمقاربة الأمنية العتيقة في مواجهة استشراء الجريمة والتي تذكر بسنوات الرصاص.

اليزمي : مسار حقوق الإنسان لانهاية له

«مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له ويتطلب إلى جانب القوانين والمؤسسات وعمل المؤسسة التشريعية والحكومة، وعي المواطنين بحقوقهم وضرورة المساهمة في تفعيل هذه الحقوق»، حقيقة أكد عليها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وذلك لطمأنة المدافعين عن تكريسها وتقويتها.

اليزمي الذي كان يتكلم خلال لقاء مع طلبة الجامعة الخاصة بمراكش أول أمس الإثنين حول موضوع « المغرب وحقوق الإنسان ..المكتسبات والتحديات»، قال إن «الوعي بمسألة حقوق الإنسان بدأ يتنامى خلال السنوات الأخيرة» وهو ما يعكسه عدد الشكايات المتزايد التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والتي تتعلق في الغالب بمرفق العدالة والإدارة العمومية والسجون.

حديث اليزمي عن حقوق الإنسان وتطورها بالمغرب استعرض من خلاله مختلف الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال ترسيخ وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، والتي لخص بعضها في «إصلاح مدونة الأسرة والتكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية».

وبعد أن سجل أن المغرب اختار طواعية التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وقيامه بخطوات هامة وجد ملموسة في هذا المجال، أبرز اليزمي أن المغرب يعد بلدا رائدا على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي في مجال حقوق الإنسان وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية والإفريقية إلى استلهام التجربة المغربية والاستفادة منها وخاصة في مجال العدالة الانتقالية.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تبني النهج الديمقراطي القائم على التدبير السلمي للحق في الاختلاف ساهم في تطور المغرب بشكل سلمي وهادئ، عكس بلدان أخرى، مؤكدا على مواصلة السير على هذا المنوال من أجل مواجهة كافة التحديات وكسب الرهانات.

ولم تفت اليزمي الفرصة لحث الشباب على الإسهام في النهوض بحقوق الإنسان، حيث دعاهم إلى «ضرورة انخراط الشباب في مسلسل ترسيخ وحماية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، كما تطرق إلى التحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان والمتجلية، حسب اليزمي بالأساس «في تفعيل دستور 2011، وضرورة القيام بإصلاح في مجال العدالة وتكريس مبدإ الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية، وكذا اعتماد العقوبات البديلة لحل معضلة الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات السجنية، إلى جانب تحديات أخرى مرتبطة بالقوانين ذات الصلة بالمساواة والمناصفة وبتشغيل الأطفال والفتيات».

إدريس اليزمي

مسار حقوق الإنسان مستمر ويتطلب وعي المواطنين بحقوقهم والمساهمة في تفعيلها

3/3062

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الاثنين بمراكش، إن مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له ويتطلب إلى جانب القوانين والمؤسسات وعمل المؤسسة التشريعية والحكومة، وعي المواطنين والمواطنات بحقوقهم وضرورة المساهمة في تفعيل هذه الحقوق. وأضاف اليزمي خلال لقاء مع طلبة الجامعة الخاصة بمراكش حول موضوع " المغرب وحقوق الإنسان ..المكتسبات والتحديات"، أن الوعي بمسألة حقوق الإنسان بدأ يتنامى خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكسه عدد الشكايات المتزايد التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والتي تتعلق في الغالب بمرفق العدالة والإدارة العمومية والسجون. كما استعرض مختلف الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال ترسيخ وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، وعلى رأسها إصلاح مدونة الأسرة والتكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية. وبعد أن سجل أن المغرب اختار طواعية التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وقيامه بخطوات هامة وجد ملموسة في هذا المجال، أبرز السيد اليزمي أن المغرب يعد بلدا رائدا على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي في مجال حقوق الإنسان وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية والإفريقية إلى استلهام التجربة المغربية والاستفادة منها وخاصة في مجال العدالة الانتقالية. وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تبني النهج الديمقراطي القائم على التدبير السلمي للحق في الاختلاف ساهم في تطور المغرب بشكل سلمي وهادئ، عكس بلدان أخرى، مؤكدا على مواصلة السير على هذا المنوال من أجل مواجهة كافة التحديات وكسب الرهانات. وأكد اليزمي، من جانب آخر، على ضرورة انخراط الشباب في مسلسل ترسيخ وحماية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، واعتماد سياسة عمومية لفائدة الفئات الهشة

* إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وخاصة المعاقين والأطفال، وكذا الرفع من عدد أندية التربية على المواطنة في المؤسسات التعليمية في أفق خلق مجتمع واع بحقوقه وبأهمية الدفاع عنها. وفي معرض حديثه عن جمعيات المجتمع المدني ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، قال السيد اليزمي إن نسبة تأطير المجتمع من قبل هذه الجمعيات لازال ضعيفا نظرا لضعف التكوين وغياب الموارد المالية واللوجستيكية. كما تطرق إلى التحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان والمتجلية بالأساس في تفعيل دستور 2011 الذي يضم حوالي 60 مادة تتعلق بحقوق الإنسان، وضرورة القيام بإصلاح في مجال العدالة وتكريس مبدأ الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية، وكذا اعتماد العقوبات البديلة لحل معضلة الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات السجنية، إلى جانب تحديات أخرى مرتبطة بالقوانين ذات الصلة بالمساواة والمناصفة وبتشغيل الأطفال والفتيات.

Conseil national des droits de l'Homme

المغرب حقق إنجازات هامة في تطوير مجال العمل الصحافي وتعزيز حقوق الإنسان (وزراء) / إضافة أولى وأخيرة

لوذكرت في السياق ذاته بالدور الذي يضطلع به **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وكذا بأهمية النموذج التنموي الجديد الخاص بهذه الاقاليم الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأبرزت أن مقترح الحكم الذاتي، الذي لقي دعما دوليا كبيرا ، يعد أكبر مكسب لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية ، لكونه خلق دينامية كبيرة بالمنطقة أربكت خصوم المغرب . وأشارت الوزيرة من جهة أخرى إلى أن الدبلوماسية المغربية تعمل على الترويج للتجربة الإصلاحية المغربية في مجال حقوق الإنسان ، وفي مجالات أخرى. أما وزير العدل والحريات السيد مصطفى الرميد ، فأكد ، في كلمة تليت نيابة عنه ، أن المملكة المغربية انخرطت في ورش هام لإصلاح عميق وشامل المنظومة العدالة توج بميثاق وطني يروم تحقيق أهداف كبرى من خلال العديد من العمليات والإجراءات الإصلاحية على كافة المستويات من منظور حقوق الإنسان ، مع تخصيص هدف رئيسي لموضوع تعزيز حماية القضاء للحريات والحقوق. وبعد أن أشار إلى أن المغرب جعل من حقوق الإنسان خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، قال إن خطوات مسيرة حقوق الإنسان في المملكة تسارعت منذ سنوات بفضل الضمانات والمكتسبات التي جاء بها الدستور ومختلف المبادرات والبرامج وخطط العمل التي تهم تعزيز فضاءات الحرية ومجالات حقوق الإنسان ، وهو ما عزز المكانة المتقدمة التي تحتلها التجربة المغربية . وأوضح أن الدستور المغربي خصص بابا مستقلا للحريات والحقوق الأساسية ، ضمنه كافة الحقوق والضمانات ، وهو ما تعمل الحكومة على ترجمته في مبادرات على المستوى المؤسساتي والتشريعي . واعتبر أن العدل وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة ، موضحا أن " الحقوق مدخل أساس لتحقيق قيمة العدل ، والعدل صمام أمان كل الحقوق بأجيالها وتصنيفاتها وفئاتها ، في إطار الضوابط والقوانين ، وفي احترام تام للمؤسسات ". وبخصوص موضوع هذه الدورة التكوينية ، أبرز السيد الرميد ، أن موضوع المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التغطية الصحافية ، يأتي في رحاب الاحتفاء باليوم العالمي لحرية الصحافة ، الذي يخلد العالم ذكراه الواحدة والعشرين في محطة سنوية " لرصد واقع وحدود حرية الصحافة ، وتقييم الحصيلة لتعزيز المكتسبات وتجاوز العثرات ، ورسم خارطة الطريق في توازن دائم بين الحقوق والواجبات "، كما حددتها الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان . ويشارك في هذه الدورة التدريبية، التي تنظم بشراكة مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ، واليونسكو ، 25 صحافيا من المغرب وقطر والكويت ولبنان والأردن . وفضلا عن الورشات التدريبية التي يشرف عليها خبراء في مجال الصحافة ، تعقد ندوات حول عدة مواضيع منها دور الأجهزة الرقابية في حماية حرية الصحافة والإعلاميين ، وأمن وسلامة الصحافيين ، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحرية الصحافة .

http://www.menara.ma/ar/2014/05/06/1154041-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9.html

اليزمي يستعرض الإصلاحات الحقوقية في المغرب

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يؤكد أن مسألة حقوق الإنسان بدأ يتنامى، مستعرضا مختلف الاصلاحات الكبرى التي شهدتها البلاد.

العرب [نُشر في 2014/05/07، العدد: 9551، ص(2)]

اليزمي: مسار حقوق الإنسان مستمر ولانهاية له

الرباط - أكّد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أمس الأوّل، إن مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له ويتطلب إلى جانب القوانين والمؤسسات وعمل المؤسسة التشريعية والحكومة، وعي المواطنين والمواطنات بحقوقهم وضرورة المساهمة في تفعيل هذه الحقوق.

وأضاف أن الوعي بمسألة حقوق الإنسان بدأ يتنامى خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكسه عدد الشكايات المتزايد التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والتي تتعلق في الغالب بمرفق العدالة والإدارة العمومية والسجون.

كما استعرض مختلف الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب، خلال السنوات الأخيرة، في مجال ترسيخ وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، وعلى رأسها إصلاح مدونة الأسرة والتكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية.

وأوضح اليزمي أنّ المغرب يعد بلدا رائدا على المستوى العربي والأفريقي في مجال حقوق الإنسان، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى استلهام التجربة المغربية والاستفادة منها، وخاصّة في مجال العدالة الانتقاليّة.

http://www.alarabonline.org/?id=22047

السبت المقبل يتم تتويج الفائزين بجائزة اكادير للصحافة الجهوية

07 ماي 2014

by tizpress

أخبار جهوية

أعلن المكتب الجهوي للصحافة المغربية بأكادير في بلاغ إخباري أنه "سيقام يوم السبت 10 ماي 2014 حفل تتويج الفائزين بجائزة اكادير للصحافة الجهوية" وزاد البلاغ أن هذا الحدث الإعلامي ينتظر أن يعرف حضور مسؤولين حكوميين وآخرين جهويين إلى جانب قيادات سياسية ونقابية ومهنية بجهة سوس ماسة درعة. وكشف ذات البلاغ أن اللجنة المنظمة توصلت في وقت سابق بمشاركة ومنتوجا إعلاميا 38 تنوعت بين التحقيق في الصحافة المكتوبة والريبورتاج في الصحافة الإلكترونية وصنف البرامج في الإذاعات والروبورتاج التلفزي في صنف التلفزة. سيتنافس بها مقدموها من رجال ونساء الإعلام للظفر بالجوائز المرصودة. كما أعلن الفرع الجهوي لنقابة مجاهد بأكادير أنه في هذا الحدث الذي سيحضره المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية سيتم تتويج أحد المشاركين في مسابقة الصحفيين الشباب التي يتبارى فيها الطلبة المنتمين للجهة، كما سيتم اختيار شخصية من الجهة ساهمت في تطوير العمل الإعلامي بالجهة.

ومن جهة أخرى أعلن المنظمون أنه على هامش الحدث سيتم توقيع مجموعة من الاتفاقيات تهم المجال الاجتماعي والتكويني لإعلاميي وإعلاميات الجهة، ومن ذلك حسب البلاغ المذكور التوقيع على اتفاقية شراكة مع مؤسسة العمران تهم تمكين الصحفيين والصحفيات من المنتوجات السكنية للعمران بأثمنة تفضيلية، وكذا اتفاقية شراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تهم التكوين في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن توقيع اتفاقيات شراكة مع عدد من المؤسسات الفندقية باكادير.

Partager 0 | 8+1 | أعجبني 0 | غرد 0

http://www.tizpress.com/?p=34187

EL ASSIMA Post
العاصمة

عرض حول «المدرسة وحقوق الإنسان»

12/14

سيتم غدا توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط، وذلك بمركز الاستقبال والندوات التابع لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، بمدينة العرفان بالرباط ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال (4:00).

وبهذه المناسبة، سيقدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرضا حول موضوع "المدرسة وحقوق الإنسان"، سيكون فرصة لنساء ورجال التعليم وكافة الأطراف المعنية بمنظومة التربية والتكوين للتفاعل حول موضوع حقوق الإنسان في علاقتها بفضاء المؤسسات التعليمية.

وتندرج اتفاقية الشراكة بين اللجنة الجهوية والأكاديمية الجهوية في إطار تشجيع أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والمبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل الميداني المتصل بحقوق الإنسان على مستوى الجهة، من خلال التعاون في مجال عقد الندوات والملتقيات وورشات التفكير في مجال حقوق الإنسان، وكذا تنظيم أنشطة للتعريف بالمعايير والآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

كما تنص الاتفاقية على تأطير دورات تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة الأطر التربوية والإدارية، فضلا عن تزويد خزانات المدارس بالوثائق المتاحة المتعلقة بالصكوك الدولية والإقليمية المرتبطة بحقوق الإنسان وكذا بمنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme

مع اقتراب "16 ماي" ملفات "بلّيرج" و"السلفيّة" في طريق

مياه كثيرة تجري الآن ومنذ أشهر تحت قنطرة ملف بلّيرج ومعتقلي السلفية الجهادية ، فعلى ما يبدو أن رسائل اللجنة الوطنية للمراجعة والمصالحة ، التي أسسها قبل سنتين كل من عبد القادر بلّيرج وحسن خطاب (زعيم خلية أنصار المهدي) المدانَين بالمؤبد بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وتضم عشرات المعتقلين الآخرين، وصلت إلى العنوان الصحيح، حيث يجري الحديث بشكل علني عن أخطاء في الملف وضرورة استيعاب المدانين بالحوار.

فبعد أن قرر القضاء البلجيكي في أكتوبر الماضي توقيف البحث والتحقيق في الجرائم السياسية والإرهابية التي أدين بها عبد القادر بليرج، الحاصل على جنسية بلجيكية والذي يقضي عقوبته بسجن تولال2، بمبرر أن التحقيقات التي خضع لها في المغرب، وأدت إلى إدانته، كانت تحت طائلة التعذيب وبالتالي فهي غير قابلة للاعتماد من قِبل محكمة الجنايات البلجيكية ؛ سجل أبرز الوجوه الحقوقية بالمغرب خرجة إعلامية تدين الملف وتطالب بإعادة النظر في تفاصيله.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، فجر قنبلة من العيار الثقيل قبل أسبوعين بالاعتراف، خلال ندوة صحفية بالرباط، بوجود أخطاء في أكبر ملف لـ الإرهاب في تاريخ المغرب، حيث قال إن الملف فيه لخبطة ومتكامل ويجب مراجعته من جديد.

أما عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، فشدد على الموقف ذاته، بمبرر أنه جرى العفو عمن كانوا يوصفون بـ أمراء خلية والإبقاء على عبد القادر بليرج، حيث دعا إلى تسوية عاجلة للملف، على أن يلعب السياسيون الستة المفرج عنهم في الملف عام 2011 دورا في هذه التسوية.

المحامي المباشر لعبد القادر بليرج، أحمد راكز، كشف لـ هسبريس أنه وقبل حوالي الشهرين الأخيرين، قامت أجهزة أمنية عالية المستوى ومقربين من الديوان الملكي بزيارة سجنَيّ سلا1 و2، بغرض محاورة المعتقلين السلفيين، خاصة حسن الخطاب، الذي عهد إليه الحوار بإسم إخوانه داخل المعتقلات.

راكز أورد أن هناك إشارات إيجابية ومطمئنة تلوح في أفق ملف المعتقلين بصفة عامة، ستمكن من حصول عدد منهم على عفو ملكي مع اقتراب الذكرى 11 من أحداث 16 ماي الدامية، مضيفا أنه جرى تنظيم حوارات مطولة مع خطاب على أرضية تسوية سياسية للملف ومشروع المصالحة الوطنية التي تقدم بها المعتقلون من داخل سجونهم.

وأورد رئيس هيئة المحامين الوسطاء للتصالح الوطني في تصريحاته لـ هسبريس ، أن المستشار الملكي، فؤاد عالي الهمة، كان مُهتمّا منذ سنة ونصف بالملف، مسجلا أنه ومنذ تلك الفترة وقضية بليرج ، بشكل خاص، و معتقلي السلفية الجهادية بشكل عام، أخذت مسارا جديدا يتيح الحوار مع المدانين الرئيسيين.

واعتبر راكز أن صلاة الملك محمد السادس وراء المعتقل السلفي الأسبق، محمد فزازي، بعد خطبة جمعة الشهر الماضي بطنجة، مؤشر إيجابي آخر يسمح بانفراج الملف الذي ظل شائكا منذ مدة.. رغم أن الملك أشار منذ 2004 إلى الاعتقالات التي طالت الآلاف بعد أحداث 16 ماي 2003 شابتها خروقات .

رشيدة حطي، زوجة عبد القادر بليرج، قالت لـ هسبريس إنها متفقة مع تصريحات كل من الصبار وحامي الدين الملف فعلا كما كنا نقول فيه أخطاء كبيرة مشددة على أن أبرزها معالجة بعض وسائل الإعلام للملف وتضخيمه ، إضافة إلى الطريقة التي سارعت بها المنظمات الحقوقية بالاهتمام بالدفاع عن المعتقلين السياسيين الستة الذين جرى الإفراج عنهم، في الوقت الذي أهمل فيه باقي المعتقلون .

وتورد رشيدة بلّيرج أن الوقت حان لمراجعة القضية وإعادة النظر في الأحكام الصادرة، مشددة على أن القضية شابتها العديد من التجاوزات والتناقضات ، فيما استحضرت قرار القضاء البلجيكي القاضي بعدم متابعة بليرج بعد 5 سنوات من التحقيقات، قائلة لن تتم متابعة بليرج من قبل العدالة البلجيكية وسيبقى وضعه القضائي خاليا من أي تهم .

وختمت زوجة بليرج تصريحاتها لـ هسبريس بالقول تم تبرئته من تهم هو مسجون بسببها في المغرب بالمؤبد وعلى جرائم يفترض أنها ارتكبت في الأرض البلجيكية ، واصفة الأمر بـ السخافة الأخرى التي تضاف للملف .

http://www.khbirate.com/news/55838/%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8_%2216_%D9%85%D8%A7%D9%8A%22__%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA_%22%D8%A8%D9%84%D9%91%D9%8A%D8%B1%D8%AC%22_%D9%88%22%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%91%D8%A9%22_%D9%81%D9%8A_%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9

AL BAYANE

CNDH

La consécration des droits de l'homme s'inscrit dans la continuité et requiert une implication effective des citoyens

1A36514

La consécration des droits de l'homme au Maroc s'inscrit dans un processus de continuité et requiert, en plus des lois et des institutions, une implication effective du citoyen conscient de ses droits et de leur mise en application, a affirmé, lundi à Marrakech, Driss El Yazami, président du Conseil National des droits de l'homme (CNDH).

Dans une rencontre avec les étudiants de l'Université privée de Marrakech sur le thème ''Les droits de l'homme au Maroc : acquis et défis'', il a relevé que la prise de conscience concernant les droits de l'homme a particulièrement évolué au Maroc comme en témoigne le nombre croissant de dossiers qui affluent sur le CNDH et ses commissions régionales concernant, pour la plupart, la justice, l'administration publique et le secteur pénitentiaire.

Le président du CNDH a évoqué, à cette occasion, les grandes réformes entreprises par le Maroc pour la consécration des droits de l'homme, la concrétisation de l'équité sociale et l'égalité des genres, notamment le nouveau code de la famille et la reconnaissance constitutionnelle de la langue Amazigh comme langue officielle.

Après avoir rappelé que le Maroc a choisi d'adhérer par conviction aux différentes conventions internationales concernant les droits humains et mené de courageuses initiatives dans ce domaine, M. El Yazami a affirmé que le Royaume est désormais considéré comme pionnier en la matière au niveau de la région arabo-islamique et que plusieurs pays arabes et africains se sont inspirés du modèle marocain, particulièrement en ce qui concerne la justice transitionnelle.

Le choix d'un modèle démocratique assurant une gestion pacifique du droit à la différence a permis au Maroc de mener une évolution sereine et pacifique, contrairement à d'autres pays de la région, a-t-il noté, affirmant l'importance de persévérer sur cette voie pour relever les défis et réussir les enjeux.

Il a appelé, à cette occasion, les jeunes à s'impliquer davantage dans ce processus de consécration des droits humains, plaidant, à cet effet, la création de davantage de clubs d'éducation à la culture des droits de l'homme au sein des établissements scolaires et la multiplication des initiatives culturelles autour de la thématiques des droits de l'homme.

Concernant la contribution des associations de la société civile dans la promotion des droits de l'homme, M. El Yazami a estimé qu'elle demeure modeste en raison de l'insuffisance de la formation à cette mission et le manque des moyens financiers et logistiques.

Le président du CNDH a évoqué également les différents défis actuels en matière des droits de l'homme, notamment la mise en application des dispositions de la constitution de 2011, la réforme de la justice, la séparation des pouvoirs judiciaire et exécutif, l'adoption des peines alternatives, en plus de diverses questions se rapportant aux lois concernant l'égalité, la parité et le travail des enfants.

Conseil national des droits de l'Homme

LE MATiN

Le président du CNDH anime une rencontre à Marrakech

«Le Maroc a adhéré par conviction aux conventions internationales relatives aux droits de l'Homme»

La consécration des droits de l'Homme au Maroc s'inscrit dans un processus de continuité et requiert, en plus des lois et des institutions, une implication effective du citoyen conscient de ses droits et de leur mise en application, a affirmé, lundi à Marrakech, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), rapporte la MAP. Dans une rencontre avec les étudiants de l'Université privée de Marrakech sur le thème «Les droits de l'Homme au Maroc : acquis et défis», il a relevé que la prise de conscience concernant les droits de l'Homme a particulièrement évolué au Maroc, comme en témoigne le nombre croissant de dossiers qui affluent vers le CNDH et ses commissions régionales concernant, pour la plupart, la justice, l'administration publique et le secteur pénitentiaire.

Selon la MAP toujours, le président du CNDH a évoqué, à cette occasion, les grandes réformes entreprises par le Maroc pour la consécration des droits de l'Homme, la concrétisation de l'équité sociale et l'égalité des genres, notamment le nouveau code de la famille et la

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme.

reconnaissance constitutionnelle de la langue amazighe comme langue officielle. Après avoir rappelé que le Maroc avait choisi d'adhérer par conviction aux différentes conventions internationales concernant les droits humains et mené de courageuses initiatives dans ce domaine, M. El Yazami a affirmé que le Royaume était désormais considéré comme pionnier en la matière au niveau de la région arabo-islamique et que plusieurs pays arabes et africains se sont inspirés du modèle marocain, particulièrement en ce qui concerne la justice transitionnelle. Le choix d'un modèle démocratique assurant une gestion pacifique du droit à la différence a permis au Maroc de mener une évolution sereine et pacifique, contrairement à d'autres pays de la région, a-t-il noté, affirmant l'importance de persévérer sur cette voie pour relever les défis et réussir les enjeux, ajoute la même source. Il a appelé, à cette occasion, les jeunes à s'impliquer davantage dans ce processus de consécration des droits humains, plaidant, à cet effet, pour la création de davantage de clubs d'éducation à la culture des droits de l'Homme au sein des établissements scolaires et la multiplication des initiatives culturelles autour de la thématique des droits de l'Homme. Concernant la contribution des associations de la société civile à la promotion des droits de l'Homme, M. El Yazami a estimé qu'elle demeurait modeste en raison de l'insuffisance de la formation à cette mission et du manque de moyens financiers et logistiques. Le président du CNDH a évoqué également les différents défis actuels en matière des droits de l'Homme, notamment la mise en application des dispositions de la Constitution de 2011, la réforme de la justice, la séparation des pouvoirs judiciaire et exécutif, l'adoption des peines alternatives, en plus de diverses questions se rapportant aux lois concernant l'égalité, la parité et le travail des enfants. ■

L.M.

FONDATEUR : Moulay Ahmed ALAOUI
DIRECTION
DIRECTEUR GÉNÉRAL ET DE LA PUBLICATION : Mohammed HAITAMI
DIRECTEUR DES RÉDACTIONS : Omar DAHBI
DIRECTEUR DÉLÉGUÉ : Kamal EL ALAMI
RÉDACTION
Rédacteur en Chef : El Mahjoub ROUANE
Directeur de l'Information : Abdelhadi GADI
Rédacteur en chef adjoint (Pôle Politique) : Abdelwahed RMICHE
Rédactrice en chef adjointe (Pôle Économie) : Hakima EL MARIKY
Rédacteurs de Rubrique
Monde : Samir BENMALEK
Société : Samira EZZEL
Régions : Abdellhakim HAMDANE
Culture : Ayoub AKIL
Sports : Abderrahmane ICHI
www.lematin.ma :
Rédacteur en Chef : Hassan ELARCH
Automobile : Mohamed AKISRA
DIRECTION MARKETING & COMMUNICATION
DIRECTRICE MARKETING & COMMUNICATION : Zineb BENABOUD
CHARGÉE DE COMMUNICATION EXTERNE Zineb NHIRI

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

Droits de l'Homme

Driss El Yazami anime un débat à Taounate sur les droits de l'Homme au Maroc

Mercredi, 7 mai, 2014

Fès - Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, animera, samedi prochain à Taounate, un débat sur la situation des droits de l'Homme au Maroc.

Le journal "Sada Taounate", qui organise ce débat pour marquer son 20ème anniversaire, rend hommage à cette occasion au président du CNDH, ainsi qu'au PDG de MFM Radio et vice-président du Comité olympique national, Kamal Lahlou, qui va échanger vendredi avec le public de la commune de Beni Oulid sur la situation de la presse et du sport au Maroc.

Outre ces hommages, le programme de la célébration de cet anniversaire comprend une soirée artistique avec la participation de plusieurs noms de l'art de Taqtouka Jabalya tels que les artistes Lahcen Laaroussi et Chama Zaz, compagnon de route de feu Mohamed Laaroussi.

Pour son 19è anniversaire, le journal "Sada Taounate", dirigé par Driss El Ouali, avait rendu hommage au poète et journaliste, Mohamed Bouânani, devenu particulièrement célèbre pour ses émissions radiophoniques et télévisées sur l'environnement marin.

http://www.mapexpress.ma/actualite/driss-el-yazami-anime-un-debat-a-taounate-sur-les-droits-de-lhomme-au-maroc/

Dilemme: sécurité d'abord, ou droits de l'homme?

Quatre grosses pointures en matière des droits de l'homme ont répondu, au Forum de la MAP, aux questions des médias sur la mise en œuvre des droits de l'homme et l'Etat de droit au Maroc.

Le Maroc est certes donné en exemple en matière de respect des droits de l'homme pour avoir réalisé et mis en œuvre nombre d'acquis dans ce domaine: retour des exilés, révision de nombre de textes législatifs, liberté de la presse, ouverture du grand chantier de réforme de la Justice, non comparution des civils devant un tribunal militaire, ratification de 9 conventions internationales... C'est en ces termes que **Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH (Conseil national des droits de l'homme),** a qualifié les avancées du Royaume dans le domaine des droits et des libertés, lors du Forum de la MAP (22 avril) sur le thème «Droits de l'homme et Etat de droit au Maroc, les réalisations et les perspectives».

Ceci ne veut pas dire, a souligné Sebbar, que ça baigne, concernant ce volet. Il a reconnu l'existence de contraintes et d'autres insuffisances. Lorsqu'on évoque, par exemple, la situation de la femme, a ajouté l'orateur, il persiste un débat, peut-être pour insuffisance de maturité, s'agissant de la reconnaissance des droits de la femme.
Abordant la question des droits socio-économiques des citoyens, Mohamed Sebbar n'a pas usé de la langue de bois: «Les citoyens ne jouissent pas encore entièrement de ces droits, outre les disparités régionales», a-t-il estimé.

Alignement sur l'Algérie et le Polisario

Pour ce qui est du dernier rapport du Secrétaire général de l'ONU, Mohamed Sebbar y a décelé un grand alignement sur la thèse du Polisario et de l'Algérie, en plus, a-t-il dit, d'un illogisme et d'une contradiction flagrante de ce rapport quand il évoque les droits de l'homme dans la région.

Mieux s'adapter aux critiques

Rappelant que le chantier des droits de l'homme n'est pas du tout conjoncturel, mais constitue une part de la lutte pour ces droits à travers notre histoire, ce qui a eu pour finalité de devenir une partie des priorités et des choix de l'Etat et ce, malgré la persistance de quelques dysfonctionnements, El Habib Belkouch, président du Centre d'études en droits humains et démocratie (CEDHD), a pour sa part relevé l'absence de complémentarité entre les différentes institutions et la mise en œuvre sur le terrain du choix des droits de l'homme. Ces derniers n'ont pas besoin d'être étudiés par les institutions internationales, mais d'être débattus par les Marocains eux-mêmes du fait qu'ils intéressent toute une nation et non une région déterminée (NDLR: les provinces sahariennes). «Nos voisins, a encore dit Belkouch, vivent une nette régression continue des droits de l'homme, mais la majorité des critiques les épargne et vise le Maroc. Il faut donc que nous nous adaptions positivement à ce genre de critiques». Et de préciser que la meilleure réponse à ces critiques est la traduction sur le terrain de la stratégie nationale des droits de l'homme.

http://www.lereporter.ma/actualite/a-la-une/2815-dilemme-s%C3%A9curit%C3%A9-d%E2%80%99abord,-ou-droits-de-l%E2%80%99homme.html

L'orateur a appelé à mieux faire connaître cette stratégie par une meilleure communication qui n'arrive pas aujourd'hui à mieux servir cet élan des droits de l'homme au Maroc. Ce qui fait justement le jeu des adversaires qui profitent de ces lacunes pour mieux ternir l'image du Royaume à l'international.

Pour une société en pleine mutation

Abordant le fameux «printemps arabe» auquel le Maroc a échappé ou en est sorti à moindres frais par rapport à d'autres pays, Mohamed Neshnash, président de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH), a expliqué cela par le fait que les Marocains ont milité pour la liberté depuis la signature du Manifeste de l'indépendance, ce qui a fait de la société marocaine une société vivante et en pleine mutation. Pour le président de l'OMDH, l'ère nouvelle a entamé son parcours par la revendication de la liberté, dans le cadre de l'Etat de Droit et du nouveau concept de l'autorité, allant jusqu'à «Equité et Réconciliation» et même jusqu'à la mise en œuvre de la Constitution de 2011.

Pour un meilleur comportement des sécuritaires

Par ailleurs, le président de l'OMDH a critiqué le comportement des services de sécurité qui, selon lui, porte atteinte aux valeurs du pays édifiées sur les droits de l'homme. Neshnash a également critiqué la réaction souvent musclée des forces de l'ordre face aux sit-in, principalement ceux qui ne se soucient guère d'obtenir une autorisation préalable. Le président de l'OMDH a appelé à la nécessaire bonne gouvernance, précisant que l'espoir pour les jeunes Marocains est que leur pays aille à grande vitesse vers la liberté. Mohamed Neshnash a fait remarquer que le plus grand problème du Maroc demeure la corruption, fléau devant lequel le gouvernement reste les mains liées.

Revendiquer la sécurité d'abord

Abdelali Hamidine, président du Forum Al Karama, a précisé que l'avancée des droits de l'homme est liée à la maturité de la société et que, lorsque le crime prend de l'ampleur, la revendication de la sécurité devient plus grande que celle des droits de l'homme, aussi paradoxalement que cela puisse paraître. En outre, plus les institutions prennent forme et se consolident, plus le pays réalise des avancées notoires dans le volet des droits de l'homme.

Des zones d'ombre persistent

Abdelali Hamidine a attesté, lors de son intervention devant un parterre de journalistes et de représentants de la société civile, que le Maroc a certes réalisé une avancée incontestable des droits de l'homme. Mais est-elle suffisante? s'est-il interrogé. Il est grand temps, a-t-il souligné, de lever le voile sur la stratégie nationale pour le développement des droits de l'homme et de la démocratie. Et de relever qu'il existe encore quelques zones d'ombre. En attestent, selon lui, les interventions violentes contre les manifestants et autres sit-in, lesquelles nuisent aux avancées des droits de l'homme, mais aussi la situation déplorable

dans les prisons résultant de mentalités rétrogrades qui sont incompatibles avec les dispositions de la loi et le respect des droits des prisonniers. Il a donc appelé à une nécessaire révision du rythme de la réforme du Code pénal.

Mohammed Nafaa

.....

El Habib Belkouch : Mieux gérer la liberté d'expression et les courants séparatistes dans les provinces du sud

Lahbib belkouch

El Habib Belkouch, président du Centre d'études en droits humains et démocratie (CEDHD), s'est voulu transparent lors de sa participation au Forum de la MAP. Il a précisé en substance: «La sécurité est nécessaire pour garantir la liberté et les droits de l'homme». En parallèle, l'ensemble des institutions de l'Etat ont grand besoin de révision, telles les institutions de la sécurité, de la justice, etc, a-t-il estimé. Il a également appelé à faire en sorte que le Conseil supérieur de la sécurité voie le jour.
Pour ce qui est du dossier du Sahara, Belkouch a émis le vœu que cette affaire ne soit plus au centre de nos préoccupations seulement au début de chaque mois d'avril. «Il nous faudrait une stratégie particulière», a-t-il insisté. Il s'est prononcé, lors du débat qui a suivi les différentes interventions, pour une «gestion de la liberté d'expression et du séparatisme à l'intérieur des provinces du sud», pour que tous sentent qu'ils sont partie prenante. «Nous avons grand besoin d'une réflexion collective pour déceler les zones d'ombre. Nous avons également besoin de réponses convaincantes aux défis et contraintes, à l'international... Nous avons grand besoin d'un plan où chacun de nous assumera sa responsabilité», a conclu El Habib Belkouch.

MN

Driss El Yazami anime un débat à Taounate sur les droits de l'Homme au Maroc

Fès, 07 mai 2014 (MAP) - Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, animera, samedi prochain à Taounate, un débat sur la situation des droits de l'Homme au Maroc. Le journal "Sada Taounate", qui organise ce débat pour marquer son 20ème anniversaire, rend hommage à cette occasion au président du CNDH, ainsi qu'au PDG de MFM Radio et vice-président du Comité olympique national, Kamal Lahlou, qui va échanger vendredi avec le public de la commune de Beni Oulid sur la situation de la presse et du sport au Maroc. Outre ces hommages, le programme de la célébration de cet anniversaire comprend une soirée artistique avec la participation de plusieurs noms de l'art de Taqtouka Jabalya tels que les artistes Lahcen Laaroussi et Chama Zaz, compagnon de route de feu Mohamed Laaroussi. Pour son 19è anniversaire, le journal "Sada Taounate", dirigé par Driss El Ouali, avait rendu hommage au poète et journaliste, Mohamed Bouânani, devenu particulièrement célèbre pour ses émissions radiophoniques et télévisées sur l'environnement marin. Depuis des années, "Sada Taounate" a réussi à instaurer une tradition louable sur la scène médiatique locale et nationale. A chacun de ses anniversaires, l'hebdomadaire invite ainsi des figures du paysage médiatique, culturel ou politique pour animer des débats aussi bien sur la vie de ces personnalités que sur les grandes questions de l'heure qui interpellent la société marocaine. Le groupe mythique Jil Jilali, le Pr Mehdi Menjra, le poète Hassan Nejmi, l'artiste Mohamed Houcine Slaoui ou encore l'entraineur Badou Zaki, entre autres, avaient été fêtés par le journal durant les dernières années.(MAP).

http://www.menara.ma/fr/2014/05/07/1155383-driss-el-yazami-anime-un-d%C3%A9bat-%C3%A0-taounate-sur-les-droits-de-l%E2%80%99homme-au-maroc.html

Droits de l'homme au Maroc: Quelle gouvernance sécuritaire? Par le Pr. Mustapha SEHIMI

La question de la sécurité au Maroc a changé de nature et de dimension. Elle n'est plus l'apanage de certains centres spécialisés ni une revendication récurrente d'associations militantes. Elle s'est installée en effet au cœur de la vie politique nationale. Pourquoi? Parce qu'elle est connexe à la construction démocratique à l'ordre du jour depuis une quinzaine d'années. Un Etat de droit, c'est la protection des personnes et de leurs biens; c'est aussi la garantie et la protection des droits de l'homme. L'affaire dite «Tcharmil» a, ces dernières semaines, cristallisé une situation et un climat en générant une perception et une fièvre collective de peur – et de défaillance de l'Etat. Le Souverain l'a bien compris et a ainsi ordonné des mesures dans ce sens: coordination des différents appareils (Sûreté nationale, Forces auxiliaires, Gendarmerie royale); déclinaison de cette politique au niveau régional,…

L'état des lieux tel qu'il est ne se limite pas à la sphère nationale; il trouve un prolongement avec l'instrumentalisation faite de la situation des droits de l'homme dans les provinces sahariennes par les adversaires du Royaume, à l'initiative de l'Algérie, des séparatistes et des officines de recyclage de leur propagande. On a eu ainsi une illustration de cette démarche dans le rapport de Ban Ki-moon au Conseil de sécurité, le 10 avril dernier, puis dans la Résolution 2152 de cette haute instance onusienne avec l'accent mis sur la nécessité d'améliorer la situation des droits de l'homme au Sahara. Si les efforts et les mesures du Royaume ont été salués à cet égard, il n'en reste pas moins que ce dossier reste posé et qu'il convient donc d'aller encore plus loin.

En attendant le Conseil supérieur de sécurité

Le concept de sécurité doit être entendu dans une acception large. Dans le passé, il y avait un haut comité de défense présidé par le Roi dédié aux questions militaires et de sécurité. Il n'a été activé qu'en certaines situations particulières. Son secrétariat était alors assuré par le général Abdelhak El Kadiri, patron de la DGED (Direction générale des études et de la documentation).

La Loi suprême de 2011 a créé un Conseil supérieur de sécurité, en tant qu'«instance de concertation» tant sur «les stratégies de sécurité intérieure et extérieure» que sur «la gestion des situations de crise». Il veille également à «l'institutionnalisation des normes de bonne gouvernance sécuritaire» (art. 54). Son domaine de compétences a donc été élargi; sa composition aussi.

Il est présidé par le Roi qui peut déléguer au chef du gouvernement la présidence réunion de cet organe, sur la base d'un ordre du jour précis. Il est composé aussi des deux présidents de Chambre du Parlement, du président-délégué du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, de trois ministres (Intérieur, Affaires étrangères et Administration de la défense nationale, des responsables des appareils sécuritaires (DGSN, DGST et DGED), d'officiers supérieurs des FAR et, s'il y a lieu, de toute autre personnalité qualifiée. Son organisation et son fonctionnement sont fixés par un «règlement intérieur» et non pas par une loi organique comme les autres organes créés par la nouvelle Constitution.

Dans le champ des politiques publiques, la gouvernance sécuritaire relève donc au premier chef du pouvoir royal – un corollaire des dispositions de l'article 42 de la Constitution relatives au statut prépondérant du Roi, représentant suprême de l'Etat, garant de sa pérennité et de sa continuité, arbitre suprême entre ses institutions mais aussi en charge de la «protection; des droits et libertés» des citoyens.

http://www.marocpress.com/fr/leconomiste/article-93445.html

Quels sont donc les termes du débat? Instaurer une gouvernance sécuritaire qui intègre pleinement ce bloc des droits de l'homme. Cela implique un "modèle" d'organisation tournant le dos à un certain héritage du passé et s'imprégnant des normes et de l'esprit de la nouvelle Constitution du 29 juillet 2011. Il faut y ajouter, comme l'a souligné un auteur, «une place de choix aux mécanismes de contrôle, d'évaluation et de responsabilisation» (*). Tout un corpus formé non seulement d'instruments juridiques internationaux mais aussi de normes nouvelles consacrées par l'édification d'un Etat de droit au Maroc éclaire des axes incontournables dans cette voie. Il s'agit de légiférer sur la définition et les limites du recours à la force sur la base d'un code de conduite afin d'éviter les «bavures» et le recours disproportionné à la répression et à la violence.

Bouclier de protection

Pareil souci commande la mise sur pied d'un système de contrôle, comme l'a recommandé la Résolution 34/169 en date du 17 décembre 1979, de l'Assemblée générale des Nations unies. Donc pas de brigades secrètes ni d'équipes de «barbouzes». Des normes ont été posées dans la Déclaration universelle des droits de l'homme de 1948; elles ont une capitalisation plus large et plus renforcée, notamment dans le pacte international relatif aux droits civils et politiques de 1966, ratifiée par le Maroc le 3 mai 1979.

Avec le Nouveau Règne et le statut d'une citoyenneté effective, c'est un projet de société qui est désormais en chantier. Par strates successives, c'est un large pan qui s'édifie en vue de renforcer le socle des droits de l'homme: IER, **CNDH**, Médiateur, Ircam, Haca. Malgré ces avancées – qui sont autant de «ruptures» avec une certaine forme de glaciation de près d'un demi-siècle – l'on n'a pas encore élaboré ni mis en œuvre ce que devrait être une «bonne» gouvernance sécuritaire. Pourtant, dans un rapport en date de 2006, l'IER avait proposé des principes de réforme de l'ensemble de l'appareil sécuritaire – sans suite;

En attendant, il faut souligner que la Constitution de 2011 est venue opérer un saut qualitatif majeur dans la promotion des droits de l'homme. C'est ainsi que c'est tout le titre II – avec pas moins de 22 articles – qui est consacré aux «Libertés et droits fondamentaux» (**). L'on y recense tout un spectre embrassant notamment ce qui suit: droit à la vie, droit à la sûreté couvrant la sécurité des personnes et de leurs proches ainsi que la protection de leurs biens, respect de l'intégrité physique ou morale, interdiction des traitements cruels, inhumains, dégradants ou portant atteinte à la dignité, criminalisation de la torture ainsi que de la détention arbitraire ou secrète et de la disparition forcée, garantie de la présomption d'innocence et droit à un procès équitable. La garantie de la sécurité est le fondement des droits de l'homme; elle est le bouclier de protection contre toutes formes de violences, de violation des droits humains, d'injustice et d'arbitraire.

Mais le dispositif de gouvernance sécuritaire est-il opératoire dans des conditions satisfaisantes? Si l'on met à part le domaine de la lutte antiterroriste – qui a fait l'objet d'une profonde mise à plat au lendemain des attentats de Casablanca du 16 mai 2003 – force est de relever que l'articulation policière a tardé à se réformer; d'où des dysfonctionnements connus et répétitifs. Ce qui a été privilégié n'est-ce pas surtout le maintien de l'ordre ainsi que des «affaires» particulières d'atteintes aux personnes et aux biens? Pour le reste, à savoir la délinquance courante, celle dite de la voie publique – vol à l'arraché, agression; – elle était plutôt considérée et traitée de manière secondaire, voire subsidiaire. Or c'est précisément cette situation différenciée qui, parce qu'elle concerne des catégories vulnérables (enfants, femmes, personnes âgées,…), a conduit à généraliser un sentiment d'insécurité. Statistiquement, il n'y a pas plus de crimes et de délits, mais c'est la perception de l'insécurité qui cédant au sensationnalisme des faits divers.

Un type d'incubateur de la violence contre les citoyens

Il reste, par ailleurs, que la petite et la moyenne délinquance a d'une certaine manière une connexion avec le terrorisme. Le recrutement? Souvent dans un marché de RH, pourrait-on dire, d'individus ou de bandes, marqué par des dysfonctionnements sociaux. Comment ne pas relever que l'acte terroriste par nature est une atteinte intolérable aux droits de l'homme! N'est-ce pas pratiquement dans des quartiers de «non-droit» que l'on observe un entrelacs entre la délinquance et le terrorisme: ils constituent.

Enfin, une gouvernance sécuritaire bien comprise ne peut faire l'économie d'une moralisation de l'appareil policier – de ses hommes comme de ses pratiques. Des règles précises doivent être codifiées; une déontologie professionnelle appliquée aussi d'une manière sourcilleuse sur la base de principes et de devoirs. Une éthique est ainsi à consolider pour favoriser le lien entre la police et les citoyens et conforter la confiance et le lien social au sein de la communauté nationale. Des mesures ont sans doute été prises à cet égard; elles doivent être aussi l'un des «marqueurs» de la formation.

La gouvernance sécuritaire? Elle a pour but de maintenir l'ordre et la tranquillité publique sans inquiéter la population; elle doit permettre de faire face à des dangers multiformes mais sans porter atteinte aux libertés publiques. «Penser» ou prévenir les menaces pouvant déstabiliser l'ordre social? Oui, et ce sans évacuer ou minorer le respect des droits de l'homme et céder par effet de spirale à la tentation sécuritaire. Faute de quoi, le risque est réel de voir l'insécurité qui naît du crime se doubler d'une seconde insécurité: celle d'une répression excessive et disproportionnée sans les nécessaires protections et barrières qui devraient normalement l'entourer.